مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

المراجعة التحليلية وآثارها على عملية المراجعة العامة للحسابات

الدكتور لطيف زيود*
الدكتور ماهر الأمين**
نذير محمد محمد***

(قبل للنشر في 2003/12/10)

□ الملخّص □

المراجعة التحليلية هي تقنيات المراجعة المفيدة والمرتفعة العائد التي تستعمل جزئياً في كل عملية مراجعة،إذ تساهم بما يلي:

- تساعد في تركيز الجهود عند القيام بالمراجعة.
- تزويد المراجع بأدلة إثبات قيّمة لعملية المراجعة.
- تستطيع أن تحدد وأن تقلل من أي تدقيق إضافي.
- توجيه المراجع نحو التوسع في إجراءات المراجعة تجاه بنود محددة.

تعتبر المراجعة الاختبارية ضرورة تفرضها اعتبارات الوقت والتكلفة لذلك أصبح مراجع الحسابات مضطراً للاعتماد على العينات الإحصائية أثناء قيامه بعملية المراجعة، الأمر الذي أدى إلى استخدام المراجعة التحليلية كأداة هامة في تحديد مسار عملية المراجعة بناءً على مؤشرات أساسية يعتمدها المراجع قبل وضع برنامجه أو الشروع بالمراجعة الميدانية، كما تستخدم المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية فيما إذا كانت أكثر تأثيراً وفعاليةً من الاختبارات التفصيلية.

يهدف هذا البحث إلى توضيح ماهية المراجعة التحليلية وتحديد آثارها المختلفة على عملية المراجعة العامة للحسابات في مراحلها المختلفة، وبيان العوامل التي تؤثر على إمكانية الاعتماد عليها.

* أستاذ مساعد في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
** مدرس في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
*** طالب (ماجستير) في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

Analytical Auditing and Its Effects on the General Audit

Dr. Latif Zayoud*

Dr. Maher AL-Amen**

Nazeer Mohammad***

(Accepted 10/12/2003)

□ ABSTRACT □

Analytical auditing is a useful and cost effective technique that is partly used in the general audit. It assists in a number of ways:

-It helps in concentrating efforts while auditing.

-It provides the auditor with valid evidence valuable for auditing.

-It can limit and reduce additional scrutiny.

-It leads the auditor to extend the auditing procedures to specific items.

Experimental auditing is considered a necessity dictated by time and price considerations. Therefore, while auditing, the auditor is obliged to count on statistic samples. This requires use of analytical auditing as a tool important for directing the auditing process depending on basic signs. The auditor uses those signs to lay out his plan or start auditing. Besides, analytical auditing is used because it here seems a more effective procedure than detailed experiments.

This study tries to explain the nature of analytical auditing, identify its various effects on different phases of general auditing, and point to the factors that might negatively affect analytical auditing.

*Assistant Professor At The Department Of Accountancy, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Lecturer At The Department Of Accountancy, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

***Postgraduate Student (M.S) At The Department Of Accountancy, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

تهتم المراجعة التحليلية بدراسة الاتجاهات وتحليل النسب المئوية للتغيرات، من خلال المقارنات المختلفة كمقارنة مستويات الإيرادات والمصروفات للفترة الحالية مع الفترة السابقة وبالمستويات المتوقعة في الموازنات التقديرية، بالإضافة إلى مقارنتها ببعض البيانات غير المالية، مثل كمية الإنتاج، عدد ساعات العمل المباشر. كما تتضمن المراجعة التحليلية تحديد وحساب بعض النسب للبيانات المحاسبية المترابطة مع بعضها بهدف الحكم على فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية، إذ تهدف دراسة نتائج المقارنات التي قام بها المراجع مع تلك التي تخص الفترات السابقة إلى الكشف عن أي اتجاهات غير عادية، ومن أمثلة المقارنات التي يقوم بها المراجع: مقارنة الأرصدة الشهرية لحساب معين فيما بينها لتحديد التغيرات غير العادية والبحث عن أسبابها، وبالتالي فإن أي اختلاف غير عادي وغير مبرر يدفع بالمراجع إلى القيام بفحص أكثر تفصيلاً للبنود المعنية. لذلك فإن مراجع الحسابات يستخدم إجراءات المراجعة التحليلية، مثل النسب المالية والكمية، وبيانات تدفق رأس المال والمطابقات بشكل عام للتأكد من صحة ومعقولية البيانات المحاسبية والتأكد من اتساقها الداخلي[1].

كما يقوم مراجع الحسابات باستخدام بعض الأساليب العلمية والمهنية الحديثة في تحليل الاتجاهات والتغيرات، فضلاً عن استخدام النسب المحاسبية المالية والكمية وتحليل هذه النسب حيث يستطيع مراجع الحسابات أن يستخدم تحليل النسب لتحديد أي شيء غير اعتيادي أو أي شيء ينحرف عن المتوقع أو المعروف كما يستخدم نماذج التنبؤ بالمركز المالي والأساليب المالية والإحصائية المختلفة؛ إذ أن الأساليب الكمية تضفي جواً من الموضوعية على عملية المراجعة العامة للحسابات وتساهم في ابتعادها عن شبهات الاعتماد الكلي على الآراء الفردية.

مشكلة البحث وأهميتها:

تكمن مشكلة البحث في أن المراجعة التحليلية لم تحظ إلى الآن باهتمام واسع، وهذا ما يمكن ملاحظته عند الرجوع إلى معظم مراجع المحاسبة والمراجعة العربية، ولم يلق هذا الجزء الهام من عملية المراجعة الاهتمام اللازم من قبل الباحثين في سورية، في حين نجد أن المراجعة التحليلية تلق اهتماما واضحاً على الصعيد العالمي من خلال الأبحاث المنشورة على الشبكة العالمية "الإنترنت" في الوقت الحالي.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالمراجعة التحليلية كجزء هام من المراجعة العامة للحسابات، وإلى توضيح آثارها على مراحل المراجعة المختلفة، سواء في مرحلة التخطيط، مرحلة التنفيذ، أو في مرحلة المعاينة الشاملة مع نهاية عملية المراجعة.

منهج البحث:

تمَّ الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستنتاجي، إذ يمكن، من خلال الرجوع إلى أدبيات المراجعة والمعايير الصادرة عن الهيئات والمنظمات المهنية المختلفة، استنتاج ماهية وأهمية المراجعة التحليلية وضرورة القيام بها عند تنفيذ عملية المراجعة العامة للحسابات.

أولاً: ماهية المراجعة التحليلية:

عرّفَ المعيار الدولي للمراجعة رقم {520} (الإجراءات التحليلية) المراجعة التحليلية بأنها تحليل النسب والمؤشرات المهمة، ومن ضمنها نتائج البحث للتقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها.

حيث تتضمن إجراءات المراجعة التحليلية: مقارنة المعلومات المالية ودراسة علاقاتها.

حيث تشمل المقارنة الأمور التالية[1]:

- مقارنة المعلومات المالية مع بعضها البعض: مثال ذلك مقارنة النسب المالية في المشروع تحت المراجعة مع تلك النسب التي تخص مشاريع أخرى، أو مع معدلات الصناعة المماثلة، (المقارنة في حالة السكون).
- المقارنة بالنسبة للمشروع؛ أي مقارنة المعلومات الحالية مع المعلومات المماثلة لفترة أو فترات سابقة (المقارنة في حالة الحركة).
- مقارنة المعلومات الحالية مع النتائج المتوقعة مثل الموازنات التقديرية أو التنبؤات المستقبلية، سواء أكانت التنبؤات محددة من قبل المنشأة أو من قبل المراجع نفسه.

في حين تتضمن دراسة العلاقات ما يلي:

- العلاقات فيما بين عناصر المعلومات المالية نفسها. ومثال ذلك دراسة النسبة المئوية لصافي الربح والتي تظهر العلاقة بين عناصر حساب الأرباح والخسائر.
- العلاقات بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية. ومثالها دراسة نسبة قيمة مجموع الرواتب إلى عدد الموظفين (متوسط الراتب).

وقد حدّدَ المعيار الدولي للمراجعة رقم {520} طرقاً متعددة يمكن أن تستخدم في إنجاز المراجعة التحليلية، إذ تمتد هذه الطرق من المقارنات البسيطة إلى التحليلات المعقدة التي تستخدم التقنيات الإحصائية المتقدمة، وإن الاختيار بين هذه الطرق ومستوى تطبيقها أمر يعود تقديره للمراجع وخبرته المهنية.

وقد جاء تعريف المراجعة التحليلية في بيان معايير التدقيق SAS رقم {410} (الإجراءات التحليلية) الصادر عن مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA في شهر تموز من عام 1997 في الفقرة (4) منه على نحو متطابق مع تعريف المعيار الدولي للمراجعة {520} كما يلي[2]:

"تعني الإجراءات التحليلية تحليل النسب والمؤشرات الهامة متضمناً نتائج البحث للتقلبات والعلاقات التي تكون متناقضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها"

والجدير بالذكر هنا أنَّ تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية يستند إلى افتراض وجود علاقة منطقية مؤكدة بين البيانات، وربما من المتوقع وبشكل معقول أن تستمر في حال عدم معرفة المراجع بالظروف المعاكسة وبالتالي

وبما أن تطبيق هذه الإجراءات يوحي باستمرار مثل هذه العلاقات فإنها تزود مراجع الحسابات بدليل إثبات على كمال ودقة وصحة البيانات[1].

كما تتضمن المراجعة التحليلية قيام مراجع الحسابات بالاعتماد على مجموعة من القيم المتوقعة لكل عنصر أو بند أو حساب أو نسبة، وذلك من أجل إبداء رأيه في عدالة القوائم المالية للمنشأة موضوع المراجعة؛ وتعتمد طريقة القيم المتوقعة على دراسة تطور مؤشر معين لعدة سنوات سابقة ومن ثم التنبؤ باتجاه التطور أو القيمة المتوقعة. فعلى سبيل المثال: يقوم المراجع باستخراج صافي الربح لعدة سنوات سابقة ومن ثم يحدد القيمة المتوقعة للعام الحالي أو القادم؛ آخذاً بالاعتبار تأثير بعض المتغيرات، ، مثلاً بيع مجموعة من الأصول الثابتة في أحد السنوات بربح من شأنه التأثير على مجمل الربح وهذا يوجب على المراجع الأخذ بعين الاعتبار أية أرباح غير عادية عند فحص مجمل الربح، وبالمقابل فإن أي خسارة ناجمة عن ظروف غير عادية لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار.

وقد يقوم المراجع باستخلاص متوسط نسبة العلاقة بين مصاريف البيع والتوزيع والمبيعات لعدة سنوات وبالتالي استخراج المصاريف أو المبيعات لهذا العام ومقارنتها بالبيانات الفعلية (المصاريف أو المبيعات الفعلية) ومن ثم يحدد حجم الاختبارات التي سيقوم بها بعد تحديد الانحراف الذي يؤثر على عملية المراجعة.

وتُعرّف المراجعة التحليلية بأنها[3]: (طرق للحصول على معلومات جديدة بواسطة دراسة أي علاقات قابلة للمقارنة بين المعلومات)... مثلاً: يمكن استنتاج أن الشركات تتحسن إنتاجيتها بكفاية، إذا ما ازدادت الأرباح من عام لآخر، بينما الأسعار ثابتة.

ويعرِّف الباحث أندرو سكيف (Andrew Skaife) المراجعة التحليلية بأنها: "تقنيات المراجعة المفيدة والمربحة (مرتفعة العائد) والتي يجب أن تستعمل كجزء بالنسبة لكل عملية مراجعة، حيث تستطيع المراجعة التحليلية أن تساعد في تركيز الجهد عند القيام بالمراجعة وتزود المراجع بأدلة إثبات قيّمة لعملية المراجعة، وتستطيع أن تحدد وأن تقلل من أي تدقيق إضافي"[4].

وفي تعريف آخر للمراجعة التحليلية أو ما يسمى بالاختبارات التحليلية نجد أنَّ: (المراجعة التحليلية تُعبِّر عن استخدام المقارنات والعلاقات كوسيلة لفصل الحسابات أو العمليات التي تحتاج إلى فحص مُعمَّق أو التي تساعد في تقرير أية عملية تحقيق إضافية)[5].

ولا بد عند دراسة ماهية المراجعة التحليلية من الإشارة إلى أن الهدف من استخدام إجراءات المراجعة التحليلية هو تخفيض مخاطر الاكتشاف Detection Risk، التي عرّفها معيار المراجعة رقم {400} (تقدير المخاطر والرقابة الداخلية) بأنها: " المخاطر التي لا يمكن لإجراءات المراجعة الجوهرية التي يقوم بها المراجع أن تكتشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب أو طائفة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو طوائف أخرى".

وتقسم مخاطر الاكتشاف إلى مكونين اثنين هما[7]:

- مخاطر اختبار التفاصيل TDR: وهي الخطر المسموح به لاختبار التفاصيل والذي يمكن قبوله، مع تحديد مستويات الخطر الأخرى، لتحقيق خطر المراجعة الكلي المرغوب فيه.

- مخاطر الإجراءات التحليلية APR: وهي مخاطر بقاء الخطأ الجوهري غير المصحح من خلال الرقابة الداخلية موجوداً وغير مكتشف من خلال إجراءات المراجعة التحليلية؛ أي أنها "تشكل الاحتمال بأنَّ إجراءات التحقق التحليلي ستفشل في كشف الأخطاء المادية"[8].

حيث أنَّ إجراءات المراجعة التحليلية تُمكّن مراجع الحسابات من تحديد أماكن الخطورة المحتملة، كتلك المخاطر الناتجة عن الغش والخطأ، وعلى سبيل المثال إذا ما وجد المراجع تغيراً جوهرياً في أرقام بند معين من سنة إلى أخرى، أو أنَّ هناك تطوراً غير عادي في حساب معين، فإن ذلك يوجب على المراجع اهتماماً خاصاً بهذه البنود وأن يتعامل معها بأسلوب الشك المهني، وهذا ما أكده معيار المراجعة الدولي رقم {240} (الغش والخطأ) حيث نص على ما يلي: "عند قيام المراجع بعملية التخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة وكذلك عند قيامه بتقييم وإعداد التقرير لنتائج المراجعة، فإن عليه النظر إلى مخاطر احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة ناتجة عن الغش والخطأ".

فعلى سبيل المثال في حال بقاء رقم المبيعات متقارباً مع رقم العام الماضي وكان هناك زيادة في نفقات الدعاية والإعلان أو في المصاريف البيعية فإنَّ ذلك قد يؤدي إلى اكتشاف أخطاء في حساب الدعاية ولإعلان أو في حساب المصاريف البيعية، حيث أنه من المحتمل أن يكون هناك مبالغة في احتساب تلك البنود، سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد، وهنا يتوجب على مراجع الحسابات القيام بفحص دقيق لتلك الحسابات.

وقد نص المعيار الدولي للمراجعة رقم {520} أنه: "على المراجع أن يطبق الإجراءات التحليلية في مراحل التخطيط والنظرة الشاملة لعملية المراجعة، وقد تطبق الإجراءات التحليلية أيضاً في المراحل الأخرى"

كما نص بيان معايير التدقيق SAS رقم {410} في الفقرة (2) منه على أنه يجب على مراجعي الحسابات أن يطبقوا الإجراءات التحليلية في كل من مرحلة التخطيط لعملية المراجعة وفي مرحلة المعاينة الإجمالية للمراجعة.

كما نص في الفقرة رقم (3) على أن الإجراءات التحليلية يمكن أن تستخدم أيضاً في المراحل الأخرى من عملية المراجعة[2].

يمكننا من خلال ما سبق أن نقول بأنَّ هناك إلزاماً للمراجع الخارجي بتطبيق المراجعة التحليلية فالمعايير تنص على وجوب تطبيقها سواءَ كان ذلك في مرحلة التخطيط أو في المراحل الأخرى. إذ يمكن لمراجع الحسابات أن يستخدم في كافة مراحل المراجعة عدداً من تقنيات المراجعة التحليلية والتي تساعده في إجراء تحليل إجمالي للبيانات[1]، مما يساعده في تحقيق الهدف الأساسي من عملية المراجعة وهو تمكينه من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت بصورة تنسجم مع إطار التقارير المالية المحددة كما جاء في المعيار الدولي للمراجعة رقم {200} (الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم مراجعة البيانات المالية). إذ تعتبر تقنيات المراجعة التحليلية عبارة عن إجراءات محددة بغية تجميع أدلة الإثبات، وتستخدم من أجل تحسين كفاءة وفعالية عملية المراجعة[9].

تأسيساً على ما سبق يمكننا استخلاص التعريف التالي للمراجعة التحليلية:

المراجعة التحليلية: هي تقنيات التحليل المالي التي يستخدمها مراجع الحسابات في مراحل المراجعة المختلفة بهدف ترشيد عملية المراجعة، إذ تساعده في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى وفي تحديد أماكن الخطورة المحتملة بغية تقليل مخاطر المراجعة المختلفة إلى أدنى حد ممكن.

ثانيا: المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة:

Analytical Audit in planning the audit:

يعرف معيار المراجعة الدولي رقم (300) التخطيط لعملية المراجعة على أنه: وضع استراتيجية عامة وطرق تفصيلية لطبيعة وتوقيت ونطاق عملية المراجعة المتوقعة، ويقوم مراجع الحسابات بالتخطيط من أجل إجراء المراجعة بالكفاءة والتوقيت المناسب. إذ تحدد استراتيجية المراجعة كلاً من طبيعة، وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي سيتم القيام بها للحصول على أدلة الإثبات اللازمة وتقويم هذه الأدلة والتي تعد أساس رأي المراجع في القوائم المالية[10]؛ حيث تشير طبيعة إجراءات المراجعة إلى أنواع أدلة الإثبات اللازمة التي يحصل عليها المراجع ويقومها ومثال ذلك الحصول على مصادقات عن أرصدة حسابات العملاء، أما توقيت إجراءات المراجعة فيشير إلى الزمن الذي يتم فيه الحصول على هذه الأدلة (في مرحلة العمل المبدئي أي: قبل نهاية السنة المالية للعميل، أو بعد نهاية السنة المالية)، أما مدى إجراءات المراجعة فيعبّر عن كمية الأدلة التي يجمعها المراجع بهدف تحديد رأيه بالنسبة لكل بيان من البيانات الواردة بالقوائم المالية وبالنسبة للقوائم المالية ككل.

ولا بد للمراجع عند التخطيط لعملية المراجعة من الأخذ بعين الاعتبار ماهية الأمور التي تجعل البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري، إذ أن تقدير المراجع للأهمية النسبية المتعلقة بأرصدة حسابات معينة أو بمجموعة من المعاملات مثل الذمم والبضاعة... سوف يساعده في اتخاذ قراراته حول استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعته بحيث يسمح ذلك في تحديد إجراءات المراجعة اللازمة التي تمكن من تجميع نتائج كافية تسمح بتعزيز رأي المراجع حول البيانات الختامية مع مستوى منخفض ومقبول لمخاطر المراجعة[11].

تساعد الإجراءات التحليلية المراجع في فهم الأعمال وتحديد أماكن الخطورة المحتملة كما ذكرنا سابقاً كما أنها قد تشير إلى أوجه للعمل لم تكن معروفة بالنسبة للمراجع، وبالتالي سوف تساعده في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى، وذلك عن طريق تمييز الأمور المهمة التي تتطلب عناية خاصة من المراجع. فعلى سبيل المثال إذا حدث تقلب غير عادي في نسبة مجمل الربح إلى المبيعات فقد يدعو ذلك إلى التوسع في إجراءات المراجعة الخاصة بكل من بند المبيعات وبند المخزون[10].

وفي الحقيقة ستكون المراجعة التحليلية أكثر فعالية، كجزء من مرحلة التخطيط لعملية المراجعة، إذا كانت بعض أعمال المحاسبة قد أنجزت بشكل مسبق وإذا كان هناك حسابات أولية أو ميزان مراجعة متاح من أجل عملية المراجعة. وعلى أية حال، إذا لم يكن هناك معلومات محاسبية متوفرة بسهولة، فإنه من الممكن أن يناقش مراجع الحسابات مع العميل النشاطات والتطورات خلال الفترة والنتائج المتوقعة منها. إذاً عندما تكون الحسابات الأولية منجزة آنذاك فإنه من الممكن أن تتم مراجعتها، وبالمقابل فإن النقاط الناشئة عن مناقشة العميل وبالاشتراك مع معرفة المراجع المكتسبة من أعمال العميل وتجارته تمكّن من تحديد الاتجاهات أو التغيرات غير المتوقعة وغير العادية والتي تحتاج إلى فحص إضافي، والمناطق التي يتطلب إجراء مراجعة إضافية لها. وهنا فإنه من المهم والضروري أن تحتوي أوراق عمل المراجعة على سجل واضح عن مناقشات المراجع مع العميل، بالإضافة إلى النقاط الناتجة عن المراجعة المبدئية للحسابات والاستنتاجات التي تم استخلاصها[4].

ونورد فيما يلي مثالاً لاستخدام الإجراءات التحليلية في عملية التخطيط لعملية المراجعة وهو أن يقوم مراجع الحسابات بمقارنة معدل دوران مخزون العميل في السنة الحالية تحت المراجعة مع الإحصائيات القابلة للمقارنة من سنوات سابقة، وبالتالي فإن النقص الهام في معدل دوران المخزون يمكن أن يرشد المراجع إلى الاعتقاد باحتمال أن العميل يمتلك كميات زائدة (مفرطة) من البضاعة في المخزن. وكنتيجة لذلك فإن المراجع سوف يخطط لفحص أكثر شمولاً بالنسبة لبند المخزون الذي من المحتمل أن يكون فحصاً كاملاً[12].

ويمكن للمراجع عند تخطيط عملية المراجعة أن يستخدم المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بها في الإجراءات التحليلية، على سبيل المثال يقوم بالربط ما بين المبيعات وحجم المخازن اللازمة لحيازة أو لحجم البضاعة المباعة. ومثال آخر في حالة الفنادق الربط بين إيراد الغرف وعدد الغرف مضروباً في معدل الإشغال مضروباً في متوسط إيجار الغرفة.

ثالثاً: المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية:

Analytical Audit in as substantive procedures:

يعتمد مراجع الحسابات على الإجراءات الجوهرية للحصول على أدلة الإثبات التي تكشف عن المعلومات الخاطئة الجوهرية في البيانات المالية، والإجراءات الجوهرية على نوعين:

1- اختبارات تفصيلية للمعاملات والأرصدة.

2- إجراءات المراجعة التحليلية.

حيث تستخدم الإجراءات التحليلية عندما يكون استعمالها ذا تأثير وفعالية أكثر من الاختبارات التفصيلية؛ ويتم ذلك من أجل تخفيض مخاطر الاكتشاف لتأكيدات خاصة للبيانات المالية، حيث يعتمد المراجع في هذه الحالة على اجتهاده الخاص حول الفعالية والكفاءة المتوقعة من الإجراءات عند اختياره الإجراءات التحليلية أو الاختبارات التفصيلية أو اختياره مزيج منهما.

يعتمد المراجع، أحياناً، على الإدارة في توفير بعض المعلومات التي يحتاجها للقيام بالمراجعة التحليلية نظراً لأن هذه المعلومات هي نتائج لإجراءات المراجعة المستخدمة من قبل المشروع ذاته، شريطة توفر ثقة المراجع بهذه المعلومات.

هذا وقد أشارت معايير المراجعة الدولية إلى أنه عندما ينوي المراجع القيام بإجراءات المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية؛ فإن عليه أن يراعي عدة عوامل منها[13]:

1) الهدف من المراجعة التحليلية ومدى إمكانية الاعتماد على نتائجها.

2) طبيعة المنشأة ومدى إمكانية تجزئة البيانات: فقد تكون الإجراءات التحليلية أفضل وأكثر فعالية عندما تطبق على المعلومات المالية لكل قسم من أقسام المشروع على حدة بدلاً من تطبيقها على البيانات المالية للمنشأة برمتها.

3) توفر المعلومات: سواء كانت مالية مثل الموازنات التقديرية والتنبؤات أو غير مالية مثل عدد الوحدات المنتجة أو المباعة.

4) موثوقية المعلومات المتوفرة: مثلاً فيما إذا كانت الموازنات التقديرية قد أعدت بعناية كافية.

5) ملاءمة المعلومات المتوفرة: مثلاً هل وضعت الموازنات التقديرية على أساس الأهداف التي ينبغي تحقيقها.

6) مصادر المعلومات المتوفرة: حيث تكون المصادر الخارجية المستقلة عن المشروع أفضل من المصادر الداخلية له، لأن المعلومات التي يحصل عليها المراجع من خارج المشروع مستقلة عن مُعدّي البيانات الخاضعة للمراجعة.

7) قابلية المعلومات المتوفرة للمقارنة: مثلاً المعلومات العامة للجهة القطاعية قد تكون هناك حاجة لتكميلها لكي يمكن مقارنتها مع معلومات المنشأة التي تقوم بإنتاج وبيع منتجات متخصصة.

8) المعرفة التي تم الحصول عليها من خلال المراجعات السابقة: مع فهم المراجع لفعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وأنواع المشاكل التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة.

9) معقولية العلاقات المحددة وقابليتها للتنبؤ من أجل المقارنة والتقييم[2]: على سبيل المثال، هناك علاقة قوية بين مصاريف بيع معينة وبين حركة الأموال في الأعمال حيث يتقاضى فريق عمل المبيعات عمولة محددة.

رابعاً: المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص النهائي:

Analytical Audit in the overall review at the end of the audit:

يجب أن تنجز إجراءات المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط كذلك الأمر في مرحلة المراجعة النهائية لأغراض إتمام عملية المراجعة، إذ تنجز الإجراءات التحليلية كجزء من عملية المراجعة الإجمالية وتساعد مراجع الحسابات في تقييم صحة الاستنتاجات التي توصل إليها، والتي تتضمن رأيه. هذه المراجعة النهائية يمكن أن تشير إلى المناطق التي تحتاج إلى فحص إضافي، كذلك الأمر فإنها تزود المراجع بمدى كفاية البيانات المجمعة استجابة للعلاقات غير المتوقعة وغير العادية المحددة خلال عملية المراجعة[12].

توفر الإجراءات التحليلية نظرة شاملة عن البيانات المالية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة، وهنا يكون المراجع ملزماً بتطبيق الإجراءات التحليلية سواء في نهاية عملية المراجعة أو عند الاقتراب منها، وذلك عندما يقوم بتكوين رأيه أو قراره العام فيما إذا كانت البيانات المالية مطابقة لمعرفة المراجع بطبيعة العمل. إن الاستنتاجات المتكوّنة خلال مراجعة المشاركات (عندما يكون مراجع الشركة الأم هو نفسه مراجع الشركة التابعة أو الفرع أو القسم "المشاركة")[13] بشكل منفرد أو مراجعة عناصر من البيانات المالية يتم تعزيزها عن طريق الاستنتاجات التي تم التوصل إليها نتيجة لمثل هذه الإجراءات، وتساعد كذلك على الوصول إلى نتيجة عامة بمعقولية البيانات المالية.

ومن ناحية أخرى فإن المراجعة التحليلية تحدد المناطق التي تتطلب إجراءات إضافية. فمن المتعارف عليه عملياً ضرورة قيام المراجع بتنفيذ جزء كبير من فحصه في فترات دورية، وعندما يتم فحص جزء هام خلال السنة وتثبت فاعلية الرقابة الداخلية تصبح إجراءات المراجعة في نهاية السنة تتكون بصفة رئيسة من مقارنات لأرصدة آخر السنة بمثيلاتها في السنوات السابقة ومراجعة العمليات غير العادية والتغيرات الهامة. إلا أنه يجب على المراجع أن يتأكد من أن إجراءات الرقابة الداخلية لا زالت فعّالة في نهاية السنة، ولا يعني ذلك قيامه بإعادة اختبار السجلات والعمليات ما لم يكتشف تغير الظروف بصورة ملحوظة، وتعد اختبارات المراجعة ملائمة بصورة خاصة عند فحص الحسابات التي تمثل عدد كبير من العمليات، أما بالنسبة للحسابات التي تمثل عدداً صغيراً نسبياً من العمليات فإن الاهتمام ينصب على التحقق من أرصدتها[14].

من خلال ما تقدم نجد بأن المراجعة التحليلية تهدف إلى مساعدة مراجع الحسابات في المجالات التالية[15]:

- فهم عمليات العميل.
- تحديد المجالات التي قد تكمن فيها المخاطر.
- تقييم مدى اختبار العمليات والأرصدة.
- تحديد المجالات التي تستلزم تدقيق وتفتيش إضافي.
- تثبيت وتعزيز نتائج التدقيق.
- المراجعة الإجمالية الشاملة للمعلومات المالية.

خامساً: استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة الحسابات[6]:

تهدف إجراءات المراجعة التحليلية إلى الكشف عن بعض المؤشرات أو علامات التحذير Warning Signs، كما يتوقف توقيت استخدامها على أهداف المراجعة، لكنها أصبحت مطلوبة في مرحلة تخطيط عملية المراجعة وفي عملية التدقيق الكلي للتقارير المالية موضوع المراجعة كما سبق القول. ومن ناحية أخرى تعتمد استراتيجية إجراءات المراجعة التحليلية على الشمولية التي تعني:

- دراسة المخاطرة والربحية للوحدة الاقتصادية.
- مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير لعدة سنوات.
- مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير مع منشآت أخرى مماثلة.

دراسة المخاطرة والربحية للوحدة:

أصبحت الوحدات الاقتصادية نظماً مفتوحة تؤثر وتتأثر بالبيئة نتيجةً لتطور المشروعات وكبر حجمها، وبالتالي فإن أي نشاط اقتصادي سوف يخضع لنوعين من المخاطر هما:

النوع الأول: المخاطر الاقتصادية (Business Risk).

النوع الثاني: المخاطر المالية (Financial Risk).

هذا ويتأثر النوع الأول–المخاطر الاقتصادية– بالعوامل التالية:

1- عدم التأكد الناتج من عدم توفر المعلومات الكاملة لدى متخذي القرارات الاقتصادية.

2- طبيعة النشاط الاقتصادي:

§ أنشطة ذات مخاطر عالية (أذواق المستهلكين).

§ أنشطة ذات مخاطر منخفضة (المنفعة العامة).

3- البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية Country Risk، ويتأثر هذا العامل بما يلي:

§ الموقع الجغرافي للوحدة.

§ النظام الاقتصادي والسياسي للدولة.

§ القوانين السارية.

وعموماً كلما زاد التدخل الحكومي كلما زادت المخاطر الاقتصادية والعكس صحيح، إذ أن السياسات والقوانين المالية غالباً ما تلزم المشاريع وتحد من مرونة اتخاذ القرارات على مستوى المشروع، على سبيل المثال قد يقتضي الأمر اتخاذ قرارات سريعة في المشروع غير أن القوانين السارية لا تمكن الإدارة في المشروع من اتخاذ هذه القرارات في الوقت المناسب، وهذا يؤدي إلى زيادة المخاطر الاقتصادية.

أما النوع الثاني– المخاطر المالية– فيعتمد على الهيكل التمويلي للوحدة. أو بمعنى آخر نسبة القروض إلى حقوق الملكية أو حقوق الغير (قصيرة الأجل– طويلة الأجل) إلى مجموع حقوق الملكية. وهذا يعني أن الوحدة لا يمكنها التحكم بالمخاطر الاقتصادية، في حين تتمكن من التحكم بالمخاطر المالية لأنها مرتبطة بعوامل خاصة بالوحدة نفسها.

أما بالنسبة للربحية فهي تعني مدى قدرة الوحدة على تحقيق الإيرادات وبالطبع توجد علاقة إيجابية بين الأرباح والمخاطرة إذ يمكن القول عموماًً أنه كلما ازدادت المخاطرة زادت الأرباح والعكس صحيح.

مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير لعدد من السنوات المالية:

يعتمد مراجع الحسابات عند المقارنة على استخدام أسلوب السلاسل الزمنية، ويفضل استخدام هذا الأسلوب عندما تتوفر معلومات محاسبية لمدة خمس سنوات فأكثر، وذلك للقيام بالإجراءات التالية:

1- دراسة اتجاه المعلومات المحاسبية لتحديد التغيرات الموجبة والسالبة لأهم عناصر التقارير المالية الخاصة بالوحدة:

ويتم ذلك باختيار سنة الأساس والتي يجب أن تكون من سنوات الاستقرار المالي والاقتصادي ثم يتم قياس عناصر التقارير المالية في السنوات التالية لسنة الأساس، وذلك بالنسبة للعناصر الجوهرية أو العناصر التي تخضع لنظام رقابة داخلية غير سليم وغير فعال، ومن هذه العناصر تكلفة البضاعة المباعة، تكلفة بضاعة آخر المدة، إيراد المبيعات، صافي الربح وتكلفة رأس المال...إلخ.

2- مقارنة حجم المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية:

والذي بمقتضاه يجب أن ينسب كل عنصر من عناصر مجموعات التقارير المالية إلى إجمالي هذه المجموعات وذلك- على سبيل المثال- على النحو الآتي:

- نسبة كل عنصر من عناصر التكاليف إلى مجموع التكاليف.
- نسبة كل عنصر من عناصر المصروفات الإدارية والعمومية إلى مجموعها.
- نسبة كل عنصر من عناصر الإيرادات إلى مجموع الإيرادات.
- نسبة كل عنصر من عناصر الأصول إلى مجموع الأصول، مع مراعاة التفرقة بين كل من الأصول الثابتة أو المتداولة الأخرى.
- نسبة كل عنصر من عناصر الخصوم (حقوق الملكية- خصوم طويلة الأجل- خصوم قصيرة الأجل) إلى مجموع الخصوم.

وعند قيام مراجع الحسابات بهذه المقارنة لأكثر من سنة مالية يستطيع أن يحدد أية تغيرات موجبة أو سالبة في عناصر التقارير المالية، وبالتالي تحديد درجة الأهمية النسبية لكل منها عند تنفيذ عملية المراجعة.

مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير مع منشآت أخرى مماثلة:

يجب على مراجع الحسابات أن يستعين بإجراءات المراجعة التحليلية للحكم على مصداقية التقارير المالية، ويتم ذلك باستخدام السلاسل الزمنية، كما سبق القول، حيث أنها تعبر عن دراسة تاريخية للتقارير المالية، ويمكن للمراجع استخدام النسب المالية في المقارنة بين الوحدة والوحدات الأخرى المماثلة، وكما سبق القول أيضاً يمكن استخدام النسب في مقارنة المخاطر الاقتصادية والمالية مع مراعاة طبيعة الهياكل التمويلية لكل وحدة اقتصادية على حدة حتى تأتي المقارنة سليمة- على سبيل المثال- بفرض أنَّ وحدة اقتصادية لديها قروض طويلة الأجل قدرها 500000ل.س في 12/31، وأخرى 1000000ل.س فهل يمكن القول أنَّ الوحدة الأخرى تتحمل مخاطر مالية أكثر من الوحدة الأولى دون مقارنة نسبتها إلى حقوق الملكية، لذلك يمكن استخدام أسلوب مقارنة حجم بيانات التقارير المالية، وذلك باعتبار أن كل عنصر من عناصر التقارير المالية جزء من الكل، والكل هنا عبارة عن المجموعات داخل التقارير مثل مجموع الأصول الثابتة أو مجموع الخصوم الثابتة...إلخ.

وبناءً على ما تقدم يمكن لمراجع الحسابات استخدام النسب المالية التالية في التحليل وهي:

- النسب المالية اللازمة لقياس المخاطرة.
- النسب المالية اللازمة لقياس الربحية.

1- النسب المالية اللازمة لقياس المخاطرة:

تقسم هذه النسب بدورها إلى نوعين هما:

أ. نسب المخاطرة الاقتصادية:

يستخدم مراجع الحسابات النسبتين التاليتين لتحليل المخاطر الاقتصادية:

- نسبة مجمل الربح إلى إيرادات المبيعات: وتدل على نصيب الليرة الواحدة مبيعات من مجمل الربح.
- نسبة إيرادات المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة: وتدل على نصيب الليرة الواحدة أصول الملموسة من إيرادات المبيعات.

ب. نسب المخاطرة المالية:

يستخدم مراجع الحسابات النسب التالية لتحليل المخاطر المالية كما يلي:

قياس السيولة قصير الأجل:

- نسبة رأس المال العامل إلى المبيعات أو مجموع الأصول: وتستخدم هذه النسبة لقياس قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصير الأجل، وذلك بتطبيقها على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لمدة تزيد عن الخمس سنوات.
- نسبة التداول (الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة): وتفيد هذه النسبة في بيان قدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها وذلك من خلال اعتمادها على رأس المال المدفوع أو تمويل نشاطها الجاري اعتماداً على الموردين بالكامل وبالتالي توفير نوعاً من الأمان والاستقرار. وكلما زادت الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة كلما كانت المخاطر المالية قصير الأجل أقل.
- نسبة السيولة (الأصول المتداولة عدا المخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً ÷ مجموع الخصوم): ويرجع سبب استبعاد المخزون من الأصول المتداولة إلى أنه يحتاج إلى معدل دوران أكبر عند تحويله إلى نقدية.
- نسبة معدل دوران المخزون (إيرادات المبيعات ÷ متوسط تكلفة المخزون): وقد اختير متوسط تكلفة المخزون لأنه يمثل حركة المخزون أثناء السنة المالية، وبمقارنة معدل دوران المخزون للسنة الحالية بالسنوات السابقة يستطيع مراجع الحسابات أن يحدد مدى حركة المخزون، أو قد يكشف مشاكل في تطبيق قواعد التقييم للمخزون، مع الأخذ في الاعتبار أنه إذا كان المخزون يمثل نسبة عالية من مجموعة الأصول المتداولة فإن ذلك يدل على عدم قدرة المنشأة على سداد ديونها قصيرة الأجل، هذا وترجع أهمية هذه النسبة لمراجع الحسابات في كونها تعطيه مؤشراً لقدرة المنشأة على تحقيق أكبر أرباح ممكنة، فكلما زادت مقدرة الوحدة على سداد ديونها قصيرة الأجل كلما زاد معدل دوران رأس المال العامل مما يؤدي إلى زيادة ربحيتها.
- نسبة الجاهزيةالنقدية (النقدية بالصندوق والمصرف ÷ مجموع الخصوم المتداولة): وتعطي هذه النسبة مؤشراً على قدرة الوحدة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من السيولة المتوفرة لديها.

قياس السيولة طويلة الأجل: (قدرة المنشأة على سداد التزاماتها طويلة الأجل):

- نسبة القروض طويلة الأجل إلى مجموع حقوق الملكية (رأس المال+ الاحتياطيات+ الأرباح المدورة): وتفيد هذه النسبة في تحديد مدى مساهمة كل من القروض طويلة الأجل ومجموع حقوق الملكية في تمويل أصول الوحدة.
- نسبة مجموع الخصوم إلى مجموع حقوق الملكية: وتفيد هذه النسبة في تحديد مدى مساهمة الخصوم بشقيها القصير والطويل الأجل في تمويل أصول الوحدة إلى حقوق الملكية.

هذا وتفيد النسبتان معاً مراجع الحسابات في التنبؤ بقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح.

2- النسب المالية اللازمة لقياس الربحية:

يتم قياس الربحية باستخدام الطرق التالية:

2-1- تحديد العائد على الاستثمارات (ROI):

ويمكن قياس العائد على الاستثمارات بقسمة صافي الربح+ تكلفة الاقتراض (1- معدل الضرائب) على:

أ- مجموع الأصول.

ب- مجموع حقوق الملكية.

ت- مجموع حقوق الملكية+ مجموع القروض طويلة الأجل.

هذا ويرجع اختلاف المقام إلى اختلاف النظرة العلمية للمقصود بالاستثمارات على مستوى المنشأة.

أما فيما يتعلق بتكلفة الاقتراض (الفوائد) تعتبر من الأعباء واجبة الخصم ولذا يجب أن يؤخذ معدل الضرائب في الحسبان عند احتساب صافي الربح.

2-2- استخدام طريقة الدخل المتبقي (RI):

يقصد بالدخل المتبقي عدد الوحدات النقدية التي تحققت زيادة عن عائد الاستثمارات المطلوب تحقيقه، ولذلك يوجد ثلاث احتمالات عند استخدام هذه الطريقة لقياس أداء الوحدة وهي:

الاحتمال الأول: أن الدخل المتبقي موجب (صافي الربح > عائد الاستثمار المطلوب تحقيقه).

الاحتمال الثاني: أن الدخل المتبقي متعادل (صافي الربح = عائد الاستثمار المطلوب تحقيقه).

الاحتمال الثالث:أن الدخل المتبقي سالب (صافي الربح < عائد الاستثمار المطلوب تحقيقه).

هذا ويتم احتساب الدخل المتبقي بتطبيق المعادلة التالية:

الدخل المتبقي= (صافي الربح- العائد على الاستثمار المطلوب× مجموع الاستثمارات)

2-3- استخدام معدل التغطية النقدي Cash Recovery Rate (CRR):

ويمكن حساب معدل التغطية النقدي بقسمة صافي التدفقات النقدية Net Cash على مجموع الاستثمارات، ولعل المشكلة الرئيسية في تحديد معدل التغطية النقدي هي تحديد صافي التدفقات النقدية، وعلى الرغم من وجود العديد من الآراء العلمية المهنية لحسابها إلا أنَّ أكثر الطرق شيوعاً وأسهل استخداماً هي الطريقة التالية:

معدل التغطية النقدي= صافي الربح+ المصروفات الدفترية (أقساط الاهتلاك)- الإيرادات غير العادية (الأرباح الرأسمالية).

هذا ويهدف استخدام معدل التغطية النقدي لقياس أداء كل من الأنشطة الاستثمارية (استثمار صافي التدفقات النقدية) والأنشطة التمويلية (تمويل التدفقات النقدية)، كما أن استخدام معدل التغطية النقدي يؤدي إلى توحيد أسس إعداد القوائم المالية والموازنات التخطيطية، فضلاً عن استخدامه كمقياس واحد للقرارات الاستثمارية والتمويلية.

هذا ويمكن لمراجع الحسابات استخدام النسب السابقة في إجراء المقارنة بين البيانات المحاسبية لعدة سنوات أو مع المنشآت المماثلة، وبالتالي يستطيع المراجع تحديد التغيرات الموجبة والسالبة في القوائم المالية، ومن ثم تحليل هذه التغيرات ومعرفة أسبابها ثم الحكم على صدق وعدالة المعلومات المحاسبية الواردة في هذه القوائم أو التقارير المالية.وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت بوجه عام تهدف إلى تحقيق أكبر منفعة لملاكها، ويقصد بالمنفعة الاقتصادية

العائد المادي الذي يمكن قياسه ومتفق عليه في المحاسبة بصافي الربح Net Income، وما يجدر ذكره أنه لا يوجد اتفاق على الأهداف العامة لقياس الربحية بين المحاسبين فقد يوجد هدفين متناقضين وهما:

1- الدخل الحقيقي.

2- تحديد الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية.

ولذلك يجب على المراجع استخدام الأساليب الأخرى السابق ذكرها، كما يجب عليه أيضاً أن يستعين بالمعلومات التقديرية وذلك من خلال مقارنة الفعلية الواردة بالتقارير المالية بقوائم التكاليف والموازنات التخطيطية مع التركيز على المعلومات المحاسبية الهامة- على سبيل المثال- معرفة نظرية التكاليف المستخدمة حتى يمكن تدقيق تكلفة الإنتاج التام والإنتاج غير التام.

سادساً: مدى الاعتماد على المراجعة التحليلية:

Extent of reliance on Analytical Audit

كما سبق ذكره؛ فإنَّ تطبيق الإجراءات التحليلية يستند إلى التوقع بأنَّ العلاقة الموجودة بين المعلومات تكون مستمرة في حال غياب ظروف معاكسة. وإنَّ وجود هذه العلاقات يوفِّر أدلة إثبات على شمولية ودقة وصحة المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي، ومع ذلك فإن الثقة بنتائج المراجعة التحليلية سوف تعتمد على تقدير المراجع للمخاطر الناتجة من أن: الإجراءات التحليلية قد تُشخِّص العلاقات كما هو متوقع منها، بينما الحقيقة تشير إلى وجود معلومات خاطئة أساسية.

وإن مدى الاعتماد الذي يضعه المراجع على نتائج المراجعة التحليلية سيعتمد كما أوضحت الفقرة رقم (15) من المعيار الدولي رقم (520)، والفقرة رقم (18) من المعيار رقم (410) SAS، على العوامل التالية:

1. **الأهمية النسبية للبند المعني:**

تعطي إجراءات المراجعة التحليلية مستوى تأكيد أقل من الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة. لذا يجب ألا يعتمد مراجع الحسابات على إجراءات المراجعة التحليلية فقط فيما يتعلق بالبنود الهامة (الأساسية)، بل يجب عليه أيضاً أن ينجز اختبارات تفصيلية فيما يتعلق بتلك البنود. على سبيل المثال، في حال كون رصيد المخزون ذو أهمية نسبية كبيرة، فإن المراجع لن يعتمد فقط على الإجراءات التحليلية لتكوين قراره. في حين أنه قد يعتمد على الإجراءات التحليلية فقط بالنسبة لبعض بنود الدخل والمصاريف، عندما لا تكون ذات أهمية نسبية بمفردها.

2. **إجراءات المراجعة الأخرى الموجهة لنفس أغراض المراجعة:**

على سبيل المثال الإجراءات الأخرى المنجزة من قبل المراجع لفحص قابلية تحصيل الديون، إذ أنَّ فحص إيصالات القبض اللاحقة قد يؤكد أو يبدد الشكوك المُثارة جراء تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية لمعرفة أعمار أرصدة حسابات الزبائن.

3. **الدقة التي يمكن التنبؤ بها للنتائج المتوقعة من إجراءات المراجعة التحليلية:**

على سبيل المثال: يتوقع المراجع عادة ثبات أكبر عند مقارنة هامش مجمل الربح بين فترة وأخرى، من مقارنة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والإعلان.

4. **تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة:**

فمثلاً في حالة كون الرقابة الداخلية على عملية طلبات المبيعات ضعيفة، فإن مخاطر الرقابة ستكون عالية لذا فإن الاعتماد على الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة سيكون أكثر من الاعتماد على إجراءات المراجعة التحليلية لغرض استخلاص الاستنتاجات المطلوبة للمبالغ تحت التحصيل.

5. طبيعة التأكيدات[1]:

يمكن أن تكون إجراءات المراجعة التحليلية اختبارات فعّالة لتلك التأكيدات التي تتضمن بيانات غير صحيحة، والتي من المحتمل أنها لم تكتشف بواسطة فحص الأدلة التفصيلية. أو تلك التأكيدات التي ليس من السهل الحصول على أدلة تفصيلية خاصة بها. على سبيل المثال: إن مقارنة مبالغ الرواتب والأجور الشهرية الإجمالية ربما تشير إلى مدفوعات غير مرخص بها والتي لا يمكن أن تكون ظاهرة من فحص المعاملات الفردية.

6. قابلية التنبؤ للعلاقات فيما بين البيانات:

من أجل تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية ، فإنه من الجوهري أن تكون هناك إمكانية للتنبؤ بالعلاقات بين المعلومات المالية، للكشف عن أية انحرافات ذات دلالة تفيد في الكشف عن بيان غير صحيح محتمل. إن العلاقات فيما بين عناصر حساب الأرباح والخسائر تكون عادة أكثر قابلية للتنبؤ من العلاقات فيما بين أرصدة الحسابات في الميزانية، نظراً لأن بنود حساب الأرباح والخسائر تمثل عمليات (معاملات) خلال فترة من الزمن في حين أن بنود الميزانية تمثل الأرصدة كما هي في لحظة من الزمن. وبالتالي فإن مراجع الحسابات يستطيع أن يتوقع اتساق أكبر في مقارنة هامش الربح الإجمالي من فترة مالية إلى أخرى من مقارنة نسبة رصيد حساب النقدية (حساب المصرف والصندوق) إلى إجمالي الأصول المتداولة بين لحظتين مختلفتين من الزمن. إن العلاقات فيما بين العمليات التجارية الخاضعة لحرية تصرف الإدارة (مثل: البحث والتطوير، الإعلانات) تكون أحياناً أقل قابلية للتنبؤ.

7. تقييم نظام الرقابة الداخلية:

ربما لا تزود إجراءات المراجعة التحليلية مراجع الحسابات بمستوى التأكيد المرغوب به في المناطق حيث تكون الرقابة الداخلية ضعيفة. هذا لأنَّ البيانات، في مثل هذه الحالات، تُستخدم من قبل المراجع من أجل تطوير علاقات ربما تكون نفسها مضللة. على سبيل المثال: إذا استنتج مراجع الحسابات أنَّ الرقابة الداخلية المطبقة على المبيعات ضعيفة، فإنه من الممكن أن يقرر الاعتماد على الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة أكثر من اعتماده على إجراءات المراجعة التحليلية في تحديد استنتاجاته حول المبيعات. كما أن المراجع سيحتاج إلى التفكير باختيار الضوابط، إن وجدت، وذلك خلال تهيئة المعلومات المستخدمة في تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية. وفي حال كون هذه الضوابط فعالة فإن المراجع ستكون لديه ثقة أكبر في مصداقية هذه المعلومات، ومن ثم في نتائج المراجعة التحليلية. وفي الغالب يمكن فحص ضوابط المعلومات غير المالية بالتزامن مع اختبارات الضوابط المالية، على سبيل المثال: عند قيام المنشأة بوضع ضوابط لعملية إعداد القوائم الخاصة بالمبيعات فإنه قد يضمّنها ضوابط لعملية تسجيل عدد الوحدات المباعة؛ في مثل هذه الظروف يجب على المراجع فحص ضوابط تسجيل عدد الوحدات المباعة بالتزامن مع فحوصات الضوابط لعملية إعداد قوائم المبيعات.

النتائج والتوصيات:

يمكننا من خلال البحث استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

- المراجعة التحليلية: هي تقنيات التحليل المالي التي يستخدمها مراجع الحسابات في مراحل المراجعة المختلفة بهدف ترشيد عملية المراجعة، إذ تساعده في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى، وفي تحديد أماكن الخطورة المحتملة بغية تقليل مخاطر المراجعة المختلفة إلى أدنى حد ممكن.
- يجب على مراجع الحسابات القيام بالمراجعة التحليلية في مراحل المراجعة المختلفة.
- تساعد المراجعة التحليلية مراجع الحسابات خلال مرحلة التخطيط في فهم عمليات العميل، وفي تحديد أماكن الخطورة المحتملة مما يساهم بشك فعال في تحديد استراتيجية المراجعة العامة للحسابات.
- تساعد المراجعة التحليلية مراجع الحسابات أثناء مرحلة تنفيذ عملية المراجعة في تقييم مدى اختبار العمليات والأرصدة وفي تحديد المجالات التي تستلزم تدقيق وتفتيش إضافي.
- تساعد المراجعة التحليلية مراجع الحسابات في تثبيت وتعزيز نتائج التدقيق أثناء المراجعة الإجمالية الشاملة للمعلومات المالية.
- يتوقف مدى الاعتماد على المراجعة التحليلية على عدة عوامل تتجلى بالأهمية النسبية للبند المدقق، إجراءات المراجعة الأخرى الموجهة لنفس أغراض المراجعة، الدقة التي يمكن التنبؤ بها للنتائج المتوقعة من إجراءات المراجعة التحليلية، تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، طبيعة التأكيدات، قابلية التنبؤ للعلاقات فيما بين البيانات، وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- تعتمد استراتيجية إجراءات المراجعة التحليلية على الشمولية التي تعني:دراسة المخاطرة والربحية للوحدة، مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير لعدة سنوات، ومع منشآت أخرى مماثلة.
- لذلك يوصي الباحث مراجعي الحسابات سواء في القطاع العام أو الخاص بتنفيذ المراجعة التحليلية أثناء القيام بالمراجعة العامة للحسابات لما لذلك من آثار إيجابية، إذ أن الأساليب الكمية تضفي جواً من الموضوعية على عملية المراجعة العامة للحسابات وتساهم في ابتعادها عن شبهات الاعتماد الكلي على الآراء الفردية.
- يجب أن يكون مراجع الحسابات ملماً بالأدوات الإحصائية اللازمة لتنفيذ المراجعة التحليلية، كي يتمكن من إجراء التحليلات المعقدة التي تستخدم التقنيات الإحصائية المتقدمة، ولا شك بأن إلمام المراجع باستخدام الحاسوب سوف يوفر عليه الكثير من الجهد والوقت عندما يقوم بتنفيذ مثل هذه التقنيات.

المراجع:

.....

1. **GUPTA, K. 1995- Contemporary Auditing, Fourth Edition, Tata McGraw- hill Publishing company limited, New Delhi.**

2. **http://www.hksa.org.hk/professionaltechnical/pronouncements/handbook/volume3a/sas410.htm.**

3. القاضي، حسين، **1993-1994**، *مراجعة الحسابات: الإجراءات*، الطبعة الثانية، منشورات جامعة دمشق، دمشق.

http://www.accaglobal.com/publications/inpractice/44/24014.

4. الصحن. عبد الفتاح محمد، أبو زيد. كمال خليفة، **1991**، *المراجعة علماً وعملاً*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

5. جمعة، أحمد حلمي، **1999**، *التدقيق الحديث للحسابات*، دار الصفاء، القاهرة.

6. **Richard B.Dusenbury, Jane L. Reimers, Stephen W. Wheeler, The Audit Risk Model: An Empirical Test for Conditional Dependencies among Assessed Component Risks, Auditing: Ajournal of Practice & Theory, Vol. 19, No. 2, Fall 2000, P105.**

7. القاضي، حسين، **1996**، *مراجعة الحسابات: الأساسيات*، الطبعة الثالثة، منشورات جامعة دمشق، دمشق.

8. **http://www.auditservices.com/analytical.html.**

9. خضير، مصطفى عيسى، **1991**، *المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات*، جامعة الملك سعود، الرياض.

10. الأدلة الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع مقرر للمتقدمين لامتحانات التأهيل للقب محاسب قانوني عربي، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،عمان-**1989**.

11. **O.Ray Whittington & Kurt Pany, PRINCIPLES OF OUDITING, 12th Edition, McGraw- hill.**

12. معايير المراجعة الدولية؛ من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين؛ عمان؛ **1998**.

13. الصحن، عبد الفتاح، نور، أحمد، *الرقابة ومراجعة الحسابات*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

14. أدلة التدقيق الدولية: اتحاد المحاسبين الدولي، تعريب الدكتور عصام المرعي- تقديم مجموعة سابا وشركاهم، بيروت: دار العلم للملايين، **1987**.